إجمـاع سـتكهـولم

«أن نأكل البوريدج معاً أفضل من أن نأكل كستلانة الخنزير وحدنا». هـذا التعبير يعبر عن فلسفة سكان ستكهـولم الذين فضلوا عيش حياة متواضعـة على حياة المدينة المتسارعة التي تشبه سباق الفئران. فهؤلاء المثاليـون أصحـاب اللحـى والشعـر الطويـل يتشاركـون في كل شـيء: بتساعدهـم وممتلكاتهـم وأوقات فراغهم (لعبة الأطفـال المفضلة هي لعبـة بينوشيه (رئيـس تشيلي) التي يتناوبون عليهـا ليعذبوا ويتعذبوا) وتفسيراتهـم المتضاربة للتفكير الماركسي-اللينـي (أكبر نقاش دار حول مـا إذا كان غسـل الصحون عمـل برجـوازي أم لا). ايريك وغوستاف ولينـا اللذين جسـد حياتها المخرج لوكس موديسـون في فيلمه اللطيف «سويـةً» أجـبروا تدريجيا على التخلي عـن مثاليتهـم؛ وأزال الوافدون الجدد وكذلك طلبات الأجيال الشابة التي لا تعرف حدودا للاستهلاك قيـم المثالية الماضيـة للجماعة فتراخـى التشديد على العيش النباتي ورفع الحظـر المفروض على التلفاز وتخلى كل من المنتسبين عن الحياة الجماعيـة محبذين عليها حيـاة الغنى المادي. هل يكـون حقا تصويرا مجازيـا لما يمكن أن يكـون عليه الاتحاد الأوروبي الـذي يرى محاولاته لخلـق جنـة على الأرض للأجيـال المقبلـة تتهددهـا العولمـة والقنبلة الديموغرافية الموقوتة وتباطؤ النمو الأقتصادي؟

يـرى كثير من الأمريكيـين أن الأقتصاد الأوروبـي يتشابه مع نمط عيشـ الهبيين الذي انتشر في عقد السبعينات؛ فهو عاجز عن الإصلاح

بسبب الأصوات النشاز التي تعلو كلما استدعت الحاجة لقرار، ومهتم بالأفكار البسيطة لنوعية الحياة ومستواها أكثر من اهتمامه بالأداء الأقتصادي. ويقول هؤلاء الأمريكيون أن الاتحاد الأوروبي لن يكتب له النجاح ما لم يقلد الولايات المتحدة بمستويات الضريبة المخفضة والحماية الأقل للفئات الإجتماعية وتصغير دور الدولة والتركيز أكثر على مالكي الأسهم.

ثمة مشكلة واحدة فقط تواجه هذه الرؤية الحكيمة المعتادة وهي أنها لا تجد على أرض الواقع سندا يدعمها. فلم تعد السويد بلد لاعب التنس بوجورن بورغ ولا بلد أبنة القرصان بيبي لونغستوك ولا بلد فرقة آبا وأفلام الجنس السيئة أو بلد اردأ قصة شعر، بل أصبحت بلد الأيقونات الاقتصادية مثل شركات ايكا للمفروشات (IkA) واريكسون للهواتف الجوالة (Ericsson) وسيارات فولفو (Volvo) وساب (Saab) وماركة الخمر (Absolute Vodka) وشركة الأدوية (Astra Zeneca) وشركة الملابس (Hennes and Mauritz). واصبحت أيضا إحصائياتها الاقتصادية محل حسد العالم بعدما وصلت نسبة العاملين فيها 75 ٪ من تعداد السكان الأجمالي تصاعد النمو الأقتصادي طيلة عقد التسعينات. لكن السويد على عكس أمريكا تستمر في حيازة مستوى عال من المساواة بين الطبقات ومستويات عالية من الضريبة واتحادات عمالية قوية وقطاع عام عريض.

ليست السويد الدولة الوحيدة التي سبقت أمريكا بذلك بل سبقتها العديد من الدول الأوروبية في عدة ميادين بدءا من المنافسة والتوظيف

والاختراع. واستطاعت فنلندا مثلا في غضون عشر سنوات فقط أن تتحول من بلد زارعي خامل- تعتمد معظم أسواقه على الاتحاد السوفياتي- إلى بلد يقود العالم بتكنولوجيا المعلومات والهواتف الجوالة (شركة نوكيا تغطي لوحدها 30 ٪ من سوق الأتصالات الهاتفية الجوالة وشركة لينوكس المنافسة الحقيقية لميكروسوفت). وقد مرت أيرلندا بنفس العملية تاركة تاريخها الزراعي خلف ظهرها لتصبح النمر السلتيكي[1] (على شاكلة النمور الآسيوية)، وحصلت هولندا والدنمارك على أفضل سجل لخلق فرص العمل خلال العقد الماضي وذلك من خلال نمو الوظائف بدوام غير متفرغ في القطاع الخاص وبسبب تشغيل نسبة عالية من النساء بالإضافة إلى تلطيف الرواتب. تلك هي الأقتصاديات التي تحرص دول أوروبية أخرى على تقليدها: فألمانيا طورت أجندتها باقتراحات عام 2010م وفرنسا أطلقت برنامجا طموحا من الإصلاحات البنيوية بينما طور الأعضاء الجدد الذين دخلوا الاتحاد بدءا من بولندا وإنتهاء بإستونيا اقتصادياتهم بسرعة مذهلة.

قد تمتد قوة أوروبا التحويلية يوما ما لتشمل اقتصاد العالم. وقد تحسن دول في طور النمو مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين صنعا إن نظرت بعين النقد إلى نموذج اقتصادي فريد من نوعه يجمع بين الوفرة الاقتصادية لسوق قارية وبين مستويات عالية من الإنتاج ليتحقق الأمان والمساواة اللذين بلا شك تردفهما نظم رفاه اجتماعية قوية.

(1) سلتيك اسم ينسب إلى المجموعات العرقية التي تسكن مناطق واسعة من أوروبا الغربية وتضم أيرلندا.

نمو اقتصاد أوروبا

إن القيمة المضافة لأوروبا تنبع من نوعية الحياة التي توفرها وليس فقط من نموها الأقتصادي، ولكن حتى بالمقياس المتري التقليدي للأداء الأقتصادي فإن سجل أوروبا في هذا المجال أكثر تميزا مما يعتقده بعض النقاد.

لقد ارتفع متسوى الرواتب بالنسبة للعامل في أوروبا بنسبة أكبر من نظيره في الولايات المتحدة حتى خلال فترة المعجزة الاقتصادية في أمريكا أبان عقد التسعينيات. وارتفع الناتج القومي العام في أوروبا وأمريكا بنفس المستوى تقريبا ولكن توجب على الأمريكيين أن يعملوا ساعات أطول ويأخذوا عطل استجمام أقصر لكي يحافظوا على نفس مستوى نظرائهم الأوروبيين. وقد ذهب بعض المعلقين لحد القول بأن القصة الحقيقية للعشر سنوات الماضية لم تكن معجزة اقتصادية بقدر ما كانت ترديا في الأداء الأقتصادي.

الحقيقة أن العديد من الأمريكيين رأوا رواتبهم تتراجع بينما اقتصادهم ينمو؛ لقد تراجع الدخل الحقيقي للعمال في قطاعات الإنتاج بنسبة 14 ٪ في القطاع الخاص بدءا من عام 1973م إلى عام 1995م. وبعد زيادة الرواتب بنسبة 5 ٪ ما بين عامي 1995م و 1999م تراجع دخلهم مرة أخرى مقارنة بالأوروبيين بعد الكساد الأقتصادي في عام 2001م. وقد أظهرت إحصائيات مكتب الإحصاء الرسمي أنه ما بين 2001م و 2004م فإن معدل الدخل السنوي المتوسط للعائلة

تراجع بمقدار 1.511 دولار. وهـذا بالذات يكشف حقيقة أكثر الأرقام استشهـادا في عـالم الأقتصاد: لقد نما الناتج القومـي الأمريكي العام بمعـدل 3 ٪ سنويا على مدى عشر سنـوات لغاية عام 2003م مقارنة بـ 1.8 ٪ في النطاق الأوروبي.

الواقع، أن هذه الأرقـام تخفي وراءها حقيقة أن النمو في الأقتصاد الأمريكـي ليس سببه الأداء الأقتصادي الأفضـل إنما النمو في التعداد السكاني. كان معدل نمو السكان في الولايات المتحدة في عقد التسعينات 1.2 ٪ سنويا بينما كان 0.5 ٪ في النطاق الأوروبي. هذا يعني أنه إذا ما نظرنا إلى معدل الناتج القومي العام لكل شخص فإن النمو الأقتصادي الأمريكـي يتراجع إلى نسبة 2.1 ٪ وبذلك يتضاءل الفارق بين القارتين إلى نسبـة 0.3 ٪ فقط. علاوة على ذلك فإن الأداء الأقتصادي المتردي للاتحـاد الأوروبـي يمكن تفسـيره بإرجاعـه إلى أداء دولـة واحدة هي ألمانيا التي كانت تجاهد لامتصاص تكاليف التوحيد بين شقيها الشرقي والغربـي. هذا قد يبدو غشا في الحسابات، لكـن إذا ما أُخرجت ألمانيا من المعادلة فإن الفجـوة بين أوروبا وأمريكا تختفي كليا وتصبح من ثم أمريكا وأوروبا على قدم المساواة فيما يخص ارقام النمو الأقتصادي.

ثمة سوء فهم آخر يتعلق بتقدم الإنتاجية الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبـي. يقول كافـين دالي من مؤسسـة غولدمان ساش أن مستوى الإنتاجيـة في مناطـق الاتحاد كانـت، عندما تقاس بالساعة الواحدة، أقـل بنسبة 4 ٪ فقط مـن الولايات المتحدة في عام 2003م، أي بتحسن طفيف عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت (الكثير من ذلك يمكن

تفسيره في الإطار الجغرافي لأن قطاع البيع بالتجزئة في أمريكا يوجد في تجمعات تجارية خارج المدن بينما العديد من المحلات في الاتحاد الأوروبي منتشرة في الشارع الرئيس لكل منطقة). إن السبب الذي يجعل إنتاجية الأمريكيين أكبر من نظرائهم الأوروبيين بسيط للغاية: الأمريكيون يعملون ساعات اطول. وبحلول عام 2003م فإن عدد الساعات السنوية لكل شخص في أمريكا كان 866 ساعة مقارنة بـ 691 ساعة في الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمسة عشر دولة. الكثير من هذا الفارق بين القارتين يكمن في أن معدل عطل الأستجمام للفرد الأمريكي لا تتجاوز سنويا العشرة أيام فقط، بينما يصل المعدل في الكثير من الدول الأوروبية إلى ثلاثين يوما أو أكثر.

ربما قد تكون الخرافة الأوسع انتشارا هي أن النمو في الإنتاجية الأمريكية قد أدى إلى خلق فرص عمل بينما التراجع في الإنتاجية الأوروبية قاد إلى تدمير تلك الفرص؛ فخلال العقد الماضي ارتفع اجمالي فرص العمل في الولايات المتحدة إلى 1.3 ٪ سنويا مقارنة 1 ٪ فقط في الاتحاد الأوروبي. ولكن إذا ما استبعدنا ألمانيا فإن أداء الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لا يمكن التمييز بينهما خلال العقد الماضي بينما استطاع الاتحاد منذ عام 1997م أن يسجل أداء أفضل من أمريكا (إجمالي فرص العمل في الاتحاد ارتفعت بنسبة 8 ٪ مقارنة بـ 6 ٪ في الولايات المتحدة. لكن استنادا إلى تقرير امريكي رسمي فإن نسبة الـ 6 ٪ هذه مضللة لكونها لا تأخذ بالحسبان أن نسبة 1 ٪ من سكان أمريكا يقبعون في السجون. صحيح أن أوروبا تخلفت عن أمريكا

في توظيف الذين تجاوزت أعمارهم الخمسة والخمسين عاما وتوظيف النساء ولكن، كما سنرى لاحقا، فإن عدة حكومات أوروبية تخلت عن التوجه نحو التقاعد المبكر وطورت سياسات لتحفيز الأمهات على العودة سريعا إلى أماكن العمل.

علاوة على ذلك فإن تلك الأرقام تعطي انطباعا كاذبا يفيد بأن تلك النسبة العالية من فرص العمل ليست في حقيقتها إلا مقايضة جائرة تأتي على حساب العدالة والمساواة مما يعني أن الطريق الوحيد المؤدي إلى نسبة عالية من التوظيف هو طريق فرص العمل الوضيعة. لكن على عكس هذا الأعتقاد فإن البلدان التي تملك أكثر أنظمة الرفاه سخاء مثل السويد والدنماراك والنروج وأيرلندا وهولندا لديها أعلى نسب توظيف؛ كل واحدة من هذه الدول تتفوق في الأداء على الولايات المتحدة. وكذلك فإن بريطانيا وفنلندا والبرتغال والنمسا في طريقها هي الأخرى للحاق بالولايات المتحدة بمعدل تبلغ نسبته 70 ٪ من التوظيف. السبب الذي يكمن وراء هذا التحول أن تلك الدول تخلت عن دورها كدولة رفاه سلبية تضمن معيشة المرضى والعجز وتبنت دورا أكثر ناشطًا حوَّلها إلى مولد لفرص.

سوء الفهم الأخير نابع من أن شركات أوروبا أقل أداء من نظيراتها الأمريكيات لكونها توازن على بين التزاماتها إزاء حاملي الأسهم ومسؤولياتها تجاه موظفيها وتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. لكن الأرقام الحقيقية تشير إلى أن الكثير من كبرى الشركات في العالم هي بالفعل شركات أوروبية. وحسب مجلة غلوبال فورتشن التي ترصد خمسمئة

شركة فإن 61 شركة من بين 140 شركة هي أوروبية مقارنة مع 50 من الولايات المتحدة و 29 من آسيا. وكذلك فإن الشركات الأوروبية هي التي ترسم معالم الطريق أمام التجارة العالمية في القطاعات الرئيسة مثل الطاقة والاتصالات والطائرات والبنوك التجارية والأدوية. لقد أظهرت القصص المدهشة لنجاح شركة فودافون التي تعد أكبر شركة اتصالات لاسلكية في العالم وقصة شركة إيرباص (المكونة من عدة شركات أوروبية مدمجة مع بضعها) وتفوقها بالأداء على شركة بوينغ الأمريكية، أظهرت أن مجالس الإدارة الأمريكية تقتبس وتحذو حذو نظيراتها في أوروبا.

تعطيل القنبلة الديموغرافية الموقوتة

إن أشد طرح يثير التشاؤم هو تراجع نسبة المواليد في أوروبا وأسوأ سيناريو يمكن تخيله هو التآكل المتدرج للاقتصاد الأوروبي على يد متقاعدين متخمين يقتاتون من تعب وكد إعداد متناقصة من العمال. فالذين يتجاوزن الستين، كنسبة من السكان العاملين قبل سن التقاعد، ارتفعت نسبتهم من 20 ٪ في عام 1960م إلى 35 ٪ في عام 2000م. وهذه النسبة يتوقع أن ترتفع لتصل إلى 47 ٪ في عام 2020م ونسبة 70 ٪ في 2050م مما أدى إلى توقع المفوضية الأوروبية بأن يناقص النمو السنوي من 2 ٪ إلى 1 وربع ٪ بحلول عام 2040م.

إن تمكن اكتشاف علماء إحصاء السكان مسارا معينا أو خطا بيانيا محددا لا يعني بالضرورة أنه سيؤدي حتما إلى كارثة؛ معظم التوقعات

السكانية- بدءا من عهد توماس مالتيوس ونبوءاته بتزايد السكان لدرجة توصل للمجاعة الجماعية- كانت خاطئة. ثمة الكثير من الدلائل تشير إلى أن تجار الشؤم في عصرنا هذا سيكونون مخطئين. فبعد سنين من تراجع النسبة في معدلات المواليد تظهر السويد والدنمارك والنرويج وبريطانيا وفرنسا دلائل على تغير في المسار بينما تتعلم دول أخرى من تجربتهم. لقد بدأت إيطاليا وألمانيا وأسبانيا (هذه الدول لديها أدنى نسبة في المواليد) تقدم حوافز مالية وتخفيضات ضريبية للأزواج لإنجاب مزيد من الأطفال. وكما أظهر المثال الأسكندنافي والفرنسي فإن توفير حقوق ملائمة للأمومة وتسهيلات للعناية بالأطفال قد يكون له تأثير أكبر من تأثير الحوافز المالية والضريبية.

كما أن النقاش حول التقاعد أصبح هو الآخر مضللا. لقد أظهرت كل دراسة أن كل خطوة باتجاه رفع سقف التقاعد يساهم فورا في تعطيل قنبلة تزايد معدلات المسنين. وقد تنبأت المفوضية الأوروبية بأنه إذا ما استطاعت الدول الأعضاء في الاتحاد من رفع سن التقاعد خمس سنوات (من 60 إلى 65) ومن دون أن ترفع المساعدات الإجتماعية فإن تكلفة النظام التقاعدي الأوروبي سيبقى مستقرا على حاله. هذا بلا شك تحد سياسي قاس ومؤلم ولكنه تحد بدأت كل الحكومات الأوروبية أصلا بمواجهته من خلال إصلاحات نظام التقاعد- العديد منها مبني على النموذج السويدي- الذي يساهم في تخفيف الضغوطات الضريبية على سكان يعمرون، ويشجع على حياة عمل أطول.

ثمة حل جزئي آخر لورطة أوروبا الديموغرافية وذلك بالتوجه نحو دعم سياسة «الهجرة المراقبة» والتي أصبح لها موطئ قدم في

أوروبا. لقد أنهت كل الدول الأوروبية الآن حظرها الشامل على الهجرة الاقتصادية وطورت معايير ومواصفات لقبول العمال المهاجرين بناء على الرواتب أو المؤهلات التي يحملونها. وهكذا فإن العمالة غير الماهرة سيسمح بدخولها للاتحاد كلما كانت ثمة حاجة ماسة لها، وبذلك تسحب الحوافر من طريق المتاجرين بالعمالية غير الشرعية.

الأكثر من ذلك أن أوروبا ليست وحدها التي تواجه هذه المشكلة. لقد أثبت الأكاديميون أنه كلما تحسن الأقتصاد ازداد اندثار الأمية وحصلت المرأة على حقوق أكبر ومن ثم تراجعت نسب المواليد. وهكذا فإن النمو الأقتصادي في الصين قد ينتكس بسبب تزايد نسبة المسنين في صفوف السكان؛ وفي الولايات المتحدة فإن المشكلة تلطفت من جراء ارتفاع نسبة المواليد والهجرة، ولكن ما هو موضع تساؤل هنا: هل يستمر ذلك للأبد (على الأقل ليس في هذا المناخ الجيوسياسي الحالي) ؟ إن مفتاح الحل هو بإيجاد طريقة ما للتوصل إلى استقرار نسب المسنين الذين يعتمدون على النظام التقاعدي. كانت أوروبا أولى الدول التي تواجه هذه المشكلة وتجاهد لحلها لم تحرز لغاية سوى بعض النجاح.

اليورو والدولار الأمريكي

لماذا يجعلنا المشروع الأوروبي أكثر تفاؤلا بالوضع الأقتصادي الأوروبي المستقبلي؟ ثمة ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا التفاؤل:

أولا: العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) قد تسمح لنا بالحصول

على بعض المنافع التي أداها الدولار للولايات المتحدة الأمريكية. فالدولار، من عدة نواح، كان السر القذر الذي يقف خلف المعجزة الاقتصادية الأمريكية، لأنه مكَّن الدول العظمى من تمويل العجز في ميزان المدفوعات من خلال بيع الأجانب عملة قيمتها في تناقص. لكن ثمة أسباب تحملنا على الأعتقاد أن بقية العالم لن تتسامح مع الإسراف الأمريكي إلى ما لا نهاية. فأمريكا ألان لديها عجز نسبته 5 ٪ من الناتج القومي بينما الاتحاد الأوروبي يملك فائضا، وتدخر العائلات الأمريكية الآن أقل من 2 ٪ من الناتج القومي مقارنة بنسبة 12 ٪ في الاتحاد الأوروبي. أما نسبة الديون الشخصية في الولايات المتحدة فتصل إلى نسبة 84 ٪ من الناتج القومي مقارنة بنسبة 50 ٪ في منطقة الاتحاد الأوروبي. هذا الوضع لا يمكن المضي به، كما قال الأقتصادي هريستان، «لأن الأمور التي لا يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية ستصل حتما إلى نهايتها».

رغم أن نسبة استخدام الدولار لا تزال تشكل ثلثي الأحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، إلا أن ثمة تحولاً حتميًا من استخدام الدولار باتجاه استخدام اليورو. لقد حولت العديد من الدول بعض احتياطياتها النقديه أو كلها إلى العملة الأوروبية. وتبلغ نسبة عملة اليورو الآن 18.7 ٪ من مجموع احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية عالميا بينما تصل نسبة الدولار إلى 64.5 ٪، لكن التوجه السائد يشير إلى تزايد نصيب العملة الأوروبية باستمرار. ويوجد مئة وخمسون دولة تقريبا في

العـالم ربطت تبـادل عملاتها بمعدل ثابت أو بعملة مـا، لكن 51 دولة إما أنها تستخدم عملة اليورو أو أنها جعلت له دوراً بارزًا في سلة عملاتها.

هـذه الأرقـام لا تـزال تمثل نسبا صغـيرة من عمـلات العالم، لكن التحـول نحو اليـورو في تزايد؛ لقـد زادت روسيا احتياطهـا من العملة الأوروبيـة (اليورو) في عـام 2003م بنسبة 25 ٪ من مجموع احتياطها البالغ 65 بليون دولار، وكذلك اعترفت الصين بالأهمية المتزايدة لليورو كعملـة احتياطيـة. وكانت قد سرت إشاعة في نهايـات عام 2003م بأن دول أوبك المصدرة للنفط تفكر بالتحول إلى تحديد تسعير النفط بعملة اليـورو، طالما أن استمرار ضعف الدولار يلحـق ضررا فادحا بعائداتها ويجبرهـا علـى زيادة إنتاجهـا من النفـط. وسيساهم تحـول من هذا النـوع، بجعل التسعير باليورو لأكبر سلعـة مادية في العالم (تمثل 12 ٪ مـن تجارة العـالم)، برفع منزلة اليورو كثيرا وجعلـه عملة دولية بارزة من خلال زيادة استخدامه كوعاء للتبادل.

سيحـدث التحول الكبـير عندما تحـول البنوك الآسيويـة المركزية بعضـا من احتياطياتها من العملة الأجنبية إلى اليورو. وهذا الاحتمال، استنـادا إلى مدراء تنفيذيـين في إحدى المؤسسـات المالية في حي المال والأعمـال البريطـاني التـي لها زبائـن عدة منهـا عدة بنـوك آسيوية مركزية، مطروح جديا على أجنـدة تلك البنوك المركزية. لقد أخبرني رومـاني برودي، رئيس المفوضية الأوروبية السابق، عندما قابل الرئيس الصينـي جيانغ زيمن، أن الأخـير معجب للغاية باليـورو. على ما يبدو كانـت عبـارات الرئيـس الصيني لدى انفضاض اللقـاء كالآتي: «إننا

سنحـول احتياطنا من العملات الأجنبية إلى عملة اليورو لسببين: أولا، لأننا نؤمن بالتعددية وثانيا لأن ذلك عملا اقتصاديا نافعا».

إذا مـا برز اليـورو كعملة احتياط عالمية فإنـه سيوفر لدول الاتحاد الأوروبـي سيطرة أكبر على مستقبل اقتصادياتهـا. ومن المحتمل أن لا تقلد أوروبا النموذج الأمريكي، من خلال استخدام اليورو كأداة لتمويل أي عجز كبير في ميـزان مدفوعاتها الجاري. لكن حقن كميات ضخمة من رأس المال في جسد الأقتصاد الأوروبي مـن شأنه بالطبع أن يحفز الطلب.

وكما قال حامل جائزة نوبل روبرت ماندل: «إن بروز اليورو قد يكون مـن أعظـم التطورات المهمـة في الترتيبـات المالية الدوليـة وذلك منذ بـروز الدولار كعملة رائدة فـورا بعد تأسيس البنـك المركزي الأمريكي ونظام الأحتياط الفيدرالي في عام 1913م...إن منطقة الدول المتعاملة باليـورو قـد تضـم بسهولة دولا قد يصـل مجموعهـا إلى خمسين دولة وبتعداد سـكاني يتجاوز الخمسمئة مليون نسمة وناتج قومي أكبر بكثير من ناتج الولايات المتحدة وذلك كله في غضون عقد من الزمن».

قارة مستقلة في مجال الطاقة

السبب الثاني الذي يدفع للتفـاؤل حول مستقبل الأقتصاد الأوروبي هـو الطاقة. فالاتحـاد الأوروبـي يسبق أمريـكا وآسيا بأشـواط بعيدة في السبـاق الهـادف للتخلص مـن الأعتماد علـى الـثروات الطبيعية واستنفادهـا يؤهله لأن يكون القارة الأولى التي تحظى بسياسة مستقلة

في مجال الأعتماد على الطاقة. يفهم الاتحاد تماما أن الحفاظ على الكرة الأرضية للأجيال القادمة ليس تحديا وجوديا فقط إنما عمل له أيضا منافعه الاقتصادية.

تعتبر أمريكا الشمالية بالاساس أكبر مستهلك للنفط في العالم ووصلت نسبة استهلاكها في عام 2001م إلى أكثر من ربع إجمالي الطلب العالمي. علاوة على ذلك، يتوقع أن ينمو الطلب على النفط في أمريكا بمعدل 1.7 ٪ سنويا، وسيذهب معظم النمو المتوقع للاستخدام في قطاع النقل والمواصلات حيث السيارات وأساطيل من شاحنات النقل وسيارات الرياضة، تعد الأكثر استهلاكا من غيرها من القطاعات.

من جهة أخرى، تقود أوروبا العالم نحو التحول إلى مصدر قابل للتجدد كبديل للطاقة (الطاقة المتجددة)، ولذلك تصل نسبة مساهمتها في التلوث إلى 3.176 مليون طن من ثاني اوكسيد الكربون فقط مقارنة بأمريكا التي تصل نسبتها إلى 6.016 مليون طن. هذا يعني أن المواطن الأمريكي يلوث لوحده فيما يتعلق بغاز ثاني اوكسيد الكربون البيئة ثلاثة اضعاف نظيره الأوروبي. ويأمل الاتحاد الأوروبي بأن يكون لديه بدءا من يناير لعام 2005م أكبر نظام عالمي للتبادل التجاري لثاني اوكسيد الكربون يشمل أكثر من 12.000 مصنعا لإنتاج الطاقة ومصانع أخرى تستخدم الطاقة بكثافة على امتداد مناطق الاتحاد الأوروبي. سيوفر هذا النظام أحسن طريقة لتخفيض ثاني اوكسيد الكربون وبأقل تكلفة ويغطي أيضا فاتورة العمل الضرورية لمكافحة التغير المناخي.

تسعى العديد من الدول أيضا للتخلص من عادة التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون، وقد قطعت بذلك أشواطا بعيدة. ففي السويد، كمثال، فإن نسبة 40 ٪ فقط من الطاقة تأتي من النفط بينما نسبة 40 ٪ تأتي من الطاقة المتجددة ونسبة 20 ٪ من الطاقة النووية.

فرضت السويد في عام 2000م ما يسمى بـ «ضريبة الطاقة الخضراء» التي كانت علامة فارقة في تحويل الثقل الضريبي من قطاع العمل إلى استهلاك الطاقة على مدى السنوات العشر الماضية. كما اصدرت الحكومة أيضا «شهادة خضراء» لتحفيز إنتاج الطاقة البيولوجية، والطاقة المستخرجة من سرعة الرياح، والطاقة الشمسية.

يدور حاليا حديث على المستوى الأوروبي حول إمكانية استخدام نظام الشهادات السويدي للحد من استخدام الطاقة. فقد أظهرت الأيام الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط لدرجة قد تُقْعِد الأقتصاد الأمريكي وتحُول بجدية دون تقدم التنمية في الصين والهند؛ وعلى الأرجح قد يكون المستقبل أكثر سوءا. ويقدر المحللون أنه ما بين عامي 2000م و 2020م فإن استهلاك الصين من الطاقة سيرتفع بحوالي 3.8 ٪ سنويا؛ بينما سيرتفع استهلاك الولايات المتحدة بحوالي 1.4 ٪ سنويا. ولكن أوروبا بمستواها المنخفض من الأستهلاك والزيادة المتواضعة المتوقعه 0.7 سنويا، فإنها ستحصد عاجلا منافع استقلالها في مجال الطاقة.

قوة الأندماج والتوسع

قـد يكون أكبر دافع للاقتصاد الأوروبي هو المشروع الأوروبي نفسه. وتركز قوة أوروبا الاقتصادية على ركنين:

أولاً، حجم اقتصادها الضخم الذي يضمن لها القوة في العالم.

وثانياً، المساواة في مستويات المعيشة التي توفرها لمواطنيها. هذان الركنان شهدا تحسنا من خلال استمرار الاتحاد الأوروبي بالاندماج والتوسع.

لقد كانت مفاعيل إقامة السوق الأوروبية الموحدة في عام 1992م على قدر كبير الأهمية والاثارة. فقد تبين، حسب تقديرات المفوضية الأوروبية، أن الناتج القومي لدول الاتحاد في عام 2002م لم يكن ليكون أعلى بنسبة 2 ٪، ولا نسبة التوظيف اعلى بنسة 1.5 لو أن السوق الأوروبية الموحدة لم تكن موجودة. كما ساهمت السوق الأوروبية الموحدة في مضاعفة الأستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتحاد وأدت المنافسة فيه إلى تخفيض الأسعار للمستهليكن لمستويات قياسية (أسعار التذاكر الجوية انخفضت بنسبة 40 المئة وأسعار الهاتف بنسبة تتجاوز 50 ٪).

بالمقدار ذاته فإن توسع الاتحاد قد يكون من ناحية التأثير والقدرة التحويلية مماثلا للسوق الأوروبية الموحدة. وتقدر المفوضية الأوروبية أن مجرد التوسع فقط في عضوية الاتحاد سيرفع نسبة النمو في الناتج القومي العام للأعضاء الجدد بمقدار 1.3 و2.1 نقطة سنويا وسيزيد معدلات النمو للاعضاء الباقين بمقدار 0.7 ٪ سنويا.

وقد أظهرت دراسة اعدها غولدن ساش أنه ستكون في غضون نصف قرن اقتصاديات الصين والهند والبرزايل وروسيا أكبر من أي اقتصاديات أوروبية في مجموعة الدول الصناعية السبع (أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا). وتبلغ اقتصاديات تلك الدول اليوم مجتمعة (بمعدلات السوق التبادلية) ثُمُنَ الناتج القومي للدول الصناعية الست. وخلصت الدراسة للقول أن الناتج الإجمالي للاقتصاديات الأربع المذكورة ستتجاوز مجموعة الدول الصناعية السبع في أقل من أربعين عاما.

هذا التنبؤ أدى إلى توقعات بهامشية الأقتصاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، لكن التقرير يظهر كم هو خطأ أن يقيم الأقتصاد الأوروبي من دون الأخذ بالحسبان الأندماج الأوروبي. إن قوة أوروبا في العالم تتبع من وزن اقتصادها الجماعي (الذي سيتستمر في التزايد مع توسع الإتحاد) وليس من مكونات اقتصادياتها. فالسبب الذي يجعل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تفاوض في القضايا التجارية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة لا يعود إلى كونها في مجموعة الدول الصناعية السبع بل لأنها في الاتحاد الأوروبي. وقد يكون ممكنا أن تكون قوة اقتصاد كل دولة أوروبية على حدة أقل نسبيا في عام 2050 مما هو عليه الآن ولكن من المرجح أن تكون قوة اقتصاد الاتحاد الأوروبي (ككتلة) أكبر مع توسعه وجذبه دولة مجاورة إلى عضويته.

إذا ما تمكنت عشر دول جديدة في الاتحاد أن تغلق الهوة في مستويات المعيشة بينها وبين الدول الأوروبية الغربية، كما فعلت أيرلندا وإسبانيا

والبرتغال بعد انضمامها للاتحاد، فإن ذلك سيكون له تأثير هائل على الأقتصـاد الأوروبي. وتقـول دراسة أعدها الأخوة ليهمـان أن النمو في اقتصاديـات تلك الدول المنضمـة للاتحاد سيـؤدي إلى سيناريو، رغم تزايـد المسنين في تعداد السـكان، يسمح لأوروبا عبر سياسات جيدة أن تزيـد من قوة اقتصادها في الخمس عشـرة سنة القادمة. وبحلول عام 2020 فإن الاتحاد قد يكون متقدما على الأقتصاد الأمريكي بنسبة 45 ٪ تقريبا. وقـد تكون أوروبا بأعضائها الخمسـين لاعبا اقتصاديا أكثر جدية من أوروبا التي لا تضم أكثر من خمسة وعشرين عضوا.

إجماع ستكهولم مقابل النموذج التجاري الأمريكي

إن نجـاح نموذج اقتصـادي لا يعتمد فقط على حجـم الناتج القومي، بـل على مدى قدرته على جذب الآخرين ووضع قوانين للاقتصاد العالمي. ويبـدو أن التكاليـف الحقيقية للنمـوذج الأقتصادي الأمريكـي تبدو أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وقد أبرز البروفسور روبرت غوردن، من جامعة أمريكا الشمالية، أن حجم الناتج القومي الأمريكي يخفي وراءه حقيقة أن شطرا كبيرا منه لا يتأتى من أمور إنتاجية، كما توضح الأمثلة أدناه:

- سيارات بدلا من مواصلات عامة: كمثال على ذلك أن الأمريكيين لا بد لهم من شراء السيارات لأن المواصلات العامة لا يمكن الأعتماد عليهـا. ولذلك فإن قيمة السيارة محسوبة في الناتج القومي، بينما المواصـلات العامة الأوروبيـة بالمقارنة لا تدخـل في حساب الناتج كقيمة للمسافرين بل تصنف كتكلفة للحكومة.

- تكاليف غياب المساواة الإجتماعية. كمثال على ذلك يبقي الأمريكيون مليونين من مواطنيهم في السجون، ومن ثم فإن تكاليف بناء السجون وأجور السجانين هي الأخرى تدخل في حساب الناتج القومي.
- التدفئة والتبريد. كمثال أيضا، فإن المناخ الأمريكي الأكثر قسوة- أشد برودة (ما عدا فلوريدا وكاليفورنيا) وأشد حرارة (ما عدا واشنطون واورغون وكاليفورنيا) يعني إنفاقًا أكبر على التدفئة والتبريد.

ويقول غوردن إنه إذا ما أضيفت هذه التكاليف كلها «التكاليف الضائعة» إلى المعادلة فإن الأوروبيين الغربيين، رغم أنهم يعملون أقل بنسبة الربع من الأمريكيين، إلا أنهم بالمقابل يحصلون على عائد نسبته 90 ٪ وعلى مستوى اعلى فيما يتعلق بالمساواة في توزيع الدخل وعلى مستوى متدن للفقر. وقد لا تتمكن أوروبا من أن تماشي في المستقبل النهم الأستهلاكي للاقتصاد الأمريكي الذي يضع النمو الأقتصادي فوق أي اعتبار، لكن النموذج الأوروبي قوي بما يكفي لدفع فاتورة نوعية الحياة التي يوفرها للمواطنين الأوروبيين والتي تعد من بين الأفضل في العالم.

تدخل الدول الأوروبية هذه الأيام إصلاحات على اقتصادها استعدادا لعصر اقتصاد متشابك ومعتمد على بعضه، بينما تحافظ في الوقت ذاته على أفضل سمات النموذج الإجتماعي الأوروبي. ويمكن القول أن الدول الأوروبية تحاول الألتقاء جميعا على «إجماع ستكهولم»، حيث

كانت الدولة السويدية هي الرائدة في العديد من السياسات الجديدة المعتمدة. في الواقع فإن إجماع ستكهولم ليس إلا عقدا جديدا تدعم فيه دولة قوية ومرنة اقتصادا منفتحا مبدعا وقائما على المعلومات. هذا العقد يعني أن الدولة تخصص المصادر لتعليم مواطنيها ومعالجة مرضاها وتوفر العناية للأطفال لكي تعمل العائلة وتعطي دروسا عن الأندماج بالنسبة للقادمين الجدد. وينخرط المواطنون مقابل ذلك بدورات تدريب ويبدون مرونة أكبر ويدمج القادمون الجدد أنفسهم بالمجتمع.

وهكذا فإن «إجماع استكهولهم» يقف على طرف نقيض «إجماع واشنطن» المتميز بسمات الهدر الكثير؛ فالمستويات العالية من المساواة توفر الكثير من الموارد التي كانت ستنفق على الجريمة والسجون؛ وتحمي الأقتصاديات المقتصدة في استهلاك الطاقة الأوروبيين من الجنوح في أسعار النفط؛ ويعطي العقد الإجتماعي المواطنين أوقات فراغ ويمد يد المساعدة لهم ليساعدهم على العودة إلى سوق العمل إذا ما فقدوا وظائفهم؛ وتسمح أيضا السوق الأوروبية الموحدة وعملة اليورو، بالوقت ذاته، للدول الأوروبية الأستفادة من اقتصاد الوفرة في سوق عالمية من دون التخلي عن الدينامكية والموائمة التي تتميز بها الدول الصغيرة.

تركز كل الدول التي مرت بتجارب النمو الأقتصادي السريع في كثير من أصقاع العالم- من بكين إلى برازيليا- تركز حاليا على كيفية توفير نوعية حياة للذين لا يزالون في أسفل الهرم الإجتماعي. ويعرض

العـالم الإجتماعي ايمتاي ايتزيوني تفسيرا ثقافيـا وراء رفض النموذج الأمريكـي في أماكن مختلفة من العالم فيقـول: «الموقف الغربي يتمحور حول الفردية بينما الثقافات الشرقية تنحو نحو المجتمع القوي المنظم».

بعبـارة أخرى، إذا كانت الولايات المتحدة تمثل الرمز الوحيد لثقافة الحقـوق والتركيـز على الثروة الفردية، فـإن آسيا أكـثر اهتماما بفكرة المسؤوليـة والخير العام للمجتمع. لكـن أوروبا من خلال إجماع ستكهولم يمكنها أن توفر أفضل ما في هذين العالمين: نموذجا يجمع بين الدينامكية الليبرالية والاستقرار وديمقراطية الرفاه الإجتماعي. وبينما يزداد العالم غنـى ويتجه نحو تجاوز إشباع الحاجـات الأساسية مثل الجوع والصحة، تتحول طريقة العيش الأوروبية لإغراء يصعب مقاومته.

openkandl.com